الأمم المتحدة S/2017/539

مجلس الأمن

Distr.: General
23 June 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٦١ (٢٠١٦) الذي أنشأ المجلس به بعثةَ الأمم المتحدة في كولومبيا وطلب إليّ فيه أن أوافيه بتقرير عن تنفيذ ولاية البعثة كل ٩٠ يوماً بعد بدء أنشطة الرصد والتحقق. ويغطي التقرير أنشطة البعثة والتطورات ذات الصلة طوال الفترة الممتدة من ٢٥ آذار/مارس حتى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وهو يقدم توصياتٍ أولية بشأن إنشاء بعثة سياسية خاصة ثانية على نحو ما طلب رئيسُ مجلس الأمن في رسالة وجهها إليّ بتاريخ ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

ثانيا – التطورات الرئيسية

٢ – تُوّجت الفترة المشمولة بالتقرير بتقدّم هام تحقق في سياق قيام أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي (القوات المسلحة الثورية الكولومبية) المتجمعين في المعسكرات وكذلك أفراد الميليشيات المسلحين بإلقاء أسلحتهم الخاصة. ففي ١٦ حزيران/يونيه، أكدت بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا أنها تسلّمت نسبة ٦٠ في المائة من هذه الأسلحة وقامت بتخزينها. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، بدأت المرحلة الأخيرة التي يجري فيها إلقاء المتبقي من الأسلحة. وقد تقرر الاحتفال بإتمام هذه الخطوة التاريخية بمناسبة تُعقد في ٢٧ حزيران/يونيه.

٣ – وهذا الإنجاز البارز في سياق عملية السلام سبقته مفاوضاتٌ مكثفة عقدتها حكومة كولومبيا مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية من أجل التوصل إلى توافقٍ في الآراء بشأن وضع خريطة طريق لالتزامات متبادلة تيسّر إلقاء المقاتلين جميع أسلحتهم في المعسكرات وجمع الأسلحة المخبوءة. فعقدت لجنةُ متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه جلسةً استثنائية في ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس استضافتها مدينة كارتاخينا. وتمخضت هذه الجلسة عن مجموعةٍ أولى من الاتفاقات وأفضت إلى التسليم التدريجي إلى عهدة الأمم المتحدة لما يقرب من ١ ٠٠٠ سلاحٍ من أسلحة أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية الذين دُعوا إلى المشاركة في تنفيذ طائفة من التدابير في إطار اتفاق السلام. وفي ٢٩ أيار/مايو، وافقت لجنة التعزيز والمتابعة والتحقق بعد أسبوعين من المفاوضات على خريطة طريق لتنفيذ الالتزامات المنبثقة عن اتفاق السلام. وقد أُعلن عن الملامح الرئيسية لخريطة الطريق تلك في بيانٍ

صدر في اليوم نفسه، والتزمت فيه القوات المسلحة الثورية الكولومبية بتسليم جميع أسلحة أفرادها الموجودين في المعسكرات وأسلحة الميليشيات إلى بعثة الأمم المتحدة في الفترة من ١ إلى ٢٠ حزيران/يونيه، بما يسمح بتسوية الأوضاع القانونية لهؤلاء الأفراد. وتقوم البعثة عندئذ بإزالة الحاويات التي جُمعت فيها الأسلحة من المعسكرات بحلول ١ آب/أغسطس. وبالتعاون مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية وقوات الأمن الكولومبية، تجري البعثة عملياتٍ لاستخراج الأسلحة من المخابئ وتدمير المتفجرات الموجودة بها حتى ١ أيلول/سبتمبر. ولسوف تقوم الحكومة بالتصرف في أي أسلحة مخبوءة متبقية بعد ذلك التاريخ بالتعاون مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وأُعلن في البيان أيضاً تحويل المناطق والنقاط التي يتجمع فيها أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية لأغراض إلقاء السلاح إلى ”مناطق إقليمية للتدريب وإعادة الإدماج“ بعد ١ آب/أغسطس.

٤ - والتزمت الحكومة بتنفيذ أحكام اتفاق السلام التي تكفل الأمن القانوني والمادي والاجتماعي - الاقتصادي للقوات المسلحة الثورية الكولومبية. وتشمل التدابير القانونية التطبيق الفعال لأوامر العفو أو الإفراج المشروط عن جميع أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية القابعين في السجون؛ وإبطال جميع أوامر إلقاء القبض على أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية بعد تسليمهم أسلحتهم، ريثما تتم تسوية أوضاعهم القانونية بمقتضى أوامر العفو أو قرارات الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام؛ وإصدار مرسوم رئاسي بالعفو عن جميع أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية الذين ألقوا السلاح وصدَّق على قيامهم بذلك المفوض السامي للسلام.

٥ - والتزمت الحكومة بتعزيز الأمن المادي عن طريق إصدار مراسيم ترسي نظاما أمنيا شاملا لمشاركة القوات المسلحة الثورية الكولومبية في الحياة السياسية، وتنشئ وحدةً خاصة للتحقيقات في مكتب المدعي العام ووحدةً شرطية ممتازة لمكافحة التنظيمات الإجرامية في المناطق التي كانت القوات المسلحة الثورية الكولومبية متواجدة فيها في السابق. والتزمت الحكومة أيضاً بأن تشرع في تنفيذ مشاريع تجريبية لتفكيك الجماعات الإجرامية في بوينافنتورا (مقاطعة فايي ديل كاوكا) وتوماكو (مقاطعة نارينيو)، وبأن تبدأ تدريب أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية المقرر أن ينضموا إلى وحدة وطنية للحماية تقوم بتوفير الحماية لأفراد هذه القوات.

٦ - وسيجري تعزيز الأمن الاجتماعي - الاقتصادي خلال مرحلة إعادة الإدماج عن طريق صرف مرتبات أساسية وتوفير دعم اقتصادي لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية الذين يعاد إدماجهم في المجتمع. وتحقيقاً لهذه الغاية، أصدرت الحكومة مراسيم بشأن الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي وإصلاح الوكالة الكولومبية لإعادة إدماج الأشخاص والجماعات المسلحة. وجرى تشكيل فريقٍ عامل كُلف بأن يصمم في غضون ٦٠ يوماً مشاريع إنتاجية تتوافر لها مقومات النجاح.

٧ - وفيما يتعلق بالتحقق الدولي، اتفق الطرفان على أن يطلبا إلى الأمين العام ومجلس الأمن تقديم موعد تنفيذ مهام بعثة الأمم المتحدة السياسية الثانية التي نُص عليها في اتفاق السلام، بحيث يبدأ التنفيذ قبل ١٠ تموز/يوليه. وترد في الفرع الخامس من التقرير توصيات بهذا الشأن. واتفق الطرفان أيضاً على تفعيل العنصر الدولي من لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه بحلول ٣٠ حزيران/يونيه. ويرد في الفقرة ١٠ أدناه تشكيل هذا العنصر ومهامه.

٨ - وأكدت زيارة مجلس الأمن إلى كولومبيا في الفترة من ٣ إلى ٥ أيار/مايو الاهتمام والالتزام الدوليين الرفيعي المستوى بعملية السلام. كما أتاحت الزيارة الفرصة لأحزاب الكونغرس السياسية والمجتمع المدني للتعبير عن آمالهم وشواغلهم فيما يتعلق بتنفيذ السلام والإفصاح عن توقعاتهم بالنسبة للدعم المقدم من المجتمع الدولي.

هيئات التنفيذ الرئيسية

لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه

٩ - في ٢٩ أيار/مايو، توصلت لجنةُ متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه لاتفاقٍ يعزز الدور الذي تضطلع به هيئات التنفيذ، بما فيها المجلس الوطني لإعادة الإدماج واللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، حيث إن الأولويات الواردة فيه من صميم المهام المنوطة بهذه الهيئات. وقد اجتمعت لجنة المتابعة والتعزيز والتحقق بشكل متكرر خلال الفترة المشمولة بالتقرير للنظر في تشريعات متصلة بالسلام تمهيداً لتقديمها إلى الكونغرس، ولتسوية الخلافات بين الطرفين.

١٠ - وفي ٣٠ آذار/مارس، شُكّل العنصر الدولي للجنة رسمياً في مدينة كالي، وتم ذلك بحضور رئيس أوروغواي الأسبق، خوسيه موخيكا، ورئيس وزراء إسبانيا الأسبق، فيليبي غونزاليس، اللذين عُدّا ''شخصيتين بارزتين'' موكلة إليهما مسؤوليات تحقق. وبدعم من أمانةٍ فنية، يُنتظر أن يقوم الزعيمان السابقان بإعداد تقارير وأن يدلوا ببيانات بشأن تنفيذ الاتفاق وأن يقدموا توصيات لإيجاد حل في حالة حدوث جمود، إذا لزم الأمر. ولا تشمل اختصاصاتهما المسائل المنوطة ببعثة الأمم المتحدة.

١١ - وفي ١١ نيسان/أبريل، أنشأت لجنة المتابعة والتعزيز والتحقق كياناً خاصاً لضمان تعميم المنظور الجنساني، بما في ذلك فيما يتعلق بشؤون المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، لدى تنفيذ اتفاق السلام. وسوف يقدم هذا الكيان التوصياتِ إلى اللجنة، ويتابع تنفيذَ الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن المسائل الجنسانية، ويرسي قنواتِ حوار دائمة بين الجماعات النسائية والهيئات المعنية بالسلام. وتستعرض اللجنة حالياً الطلبات الواردة إليها لتعيين سبع نساء يعملن بصفتهن الشخصية، وقد رشحتهن المنظمات التي ينتمين إليها.

المجلس الوطني لإعادة الإدماج

١٢ - عقد المجلس الوطني لإعادة الإدماج، الذي يتألف من عضوين من الحكومة وآخرَيْن من القوات المسلحة الثورية الكولومبية، ما يقرب من ٣٠ جلسة منذ إنشائه في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وتتمثل مهامه الرئيسية في وضع استراتيجية لإعادة الإدماج وفي تنفيذ تدابير قصيرة الأجل خلال المرحلة الأولى من مراحل تجمع أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية في المناطق والنقاط المحددة. ولئن كانت تلك المهام تشكل أهداف المجلس الأعم، فإن جهوده خلال الفترة المشمولة بالتقرير ركزت أساساً على ثلاث مسائل محددة هي: إعادة إدماج الأطفال الذين كانوا يقاتلون في صفوف القوات المسلحة الثورية الكولومبية؛ والإفراج عن أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية المسجونين الذين جرى العفو عنهم؛ والتحضير لتعداد يتناول الحالة الاجتماعية - الاقتصادية والتعليمية لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية.

١٣ - وتمشياً مع بروتوكول فصْل الأطفال عن القوات الذي أُبرم في أيار/مايو ٢٠١٦ لإعادة إدماجهم، أبلغت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأن ٨٦ طفلاً جرى فصلهم عن المقاتلين في صفوف الميليشيات حتى ١٢ أيار/مايو. وتم استقبال هؤلاء القُصّر بدعمٍ من المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

١٤ - وفيما يتعلق بالمقاتلين السابقين الذي تم العفو عنهم، رتب المجلسُ الوطني لإعادة الإدماج مراكز سكنية مؤقتة وفرتها الجهات المانحة الدولية والكنيسة الكاثوليكية، وإن كان هدفُ القوات المسلحة الثورية الكولومبية هو التحرك صوب المناطق والنقاط متى سمحت الظروف اللوجستية بذلك.

١٥ - وتنفذ جامعة كولومبيا الوطنية منذ بداية شهر أيار/مايو تعداداً يتناول الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية؛ ومن المتوقع أن تصدر نتائجه بحلول نهاية شهر حزيران/يونيه. والقصد من التعداد هو الحصول على معلومات من المقاتلين السابقين المتجمعين في المناطق والنقاط أو الذين يقضون مدة العقوبة في السجن لتبيُّن احتياجاتهم وتطلعاتهم ومستواهم التعليمي وخلفيتهم المهنية وحالتهم الأسرية والصحية. وستُرسل النتائج إلى المجلس الوطني لإعادة الإدماج بغية الاسترشاد بها في وضع سياسات إعادة الإدماج.

١٦ - وبموجب مرسومٍ رئاسي، أصبحت الوكالة الكولومبية لإعادة الإدماج الوكالةَ المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع. وستعتمد الوكالة برنامجاً مخصصاً لإعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية، وتقوم بتنسيق جهود المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.

١٧ - وتشمل التطورات الإيجابية الأخرى الموافقة على مرسوم لتأسيس منظمة تعاونية (Ecomun) للمشاريع التي تنفذها القوات المسلحة الثورية الكولومبية والإذن بالمدفوعات المالية للمرحلة الأولى من إعادة الإدماج، على النحو المتوخى في اتفاق السلام. وفي ٥ حزيران/يونيه، أنشأ المجلس الوطني لإعادة الإدماج، وفقاً لما تنص عليه خريطة طريق ٢٩ أيار/مايو، فريقاً عاملا أُمهل ٦٠ يوماً لصياغة مشاريع اقتصادية تنفذها المجتمعات المحلية أو منظمات أخرى.

اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية

١٨ - استمر الاتفاق الثنائي لوقف إطلاق النار والأعمال العدائية بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية طوال الفترة المشمولة بالتقرير؛ ولم يقع إلا حادثٌ خطير واحد ولم تسفر المواجهات بين الطرفين عن خسائر في الأرواح حسبما أفادت به التقارير. ومع ذلك، لا تزال هناك شواغل بشأن الحالة الأمنية في أشد المناطق تضرراً من النزاع ومن أنشطة الجماعات والتنظيمات المسلحة التي توصف بأنها خلَفت الجماعات شبه العسكرية التي جرى تسريح أفرادها. واستمرت الهجمات التي استهدفت القادة المجتمعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧، تحققت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من مقتل ١٧ شخصاً من المدافعين عن حقوق الإنسان، كانوا أيضاً من قادة المجتمع المدني. ولا تزال هناك خمس عشرة حالة أخرى يجري التحقق منها. وقد أفادت منظمات حقوق الإنسان الكولومبية بمقتل أعداد أكبر مما ورد أعلاه. وإضافة إلى ذلك، قُتل خلال الفترة المشمولة بالتقرير ثلاثة من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية وعشرة من أقاربهم وأفادت الأنباء بأنهم لقوا مصرعهم على أيدي جماعات مسلحة منها عناصر منشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وكان آخر الضحايا أحد أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية الحاصلين على عفو،

وقد أفادت الأنباء بمقتله في مقاطعة كاكيتا في ١٩ حزيران/يونيه. ويتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان وقادة المجتمع المدني لمخاطر أشد في المناطق الريفية التي كانت في السابق خاضعةً لسيطرة القوات المسلحة الثورية الكولومبية وانتشرت فيها أنشطة الاقتصاد غير المشروع، مما يشكّل تحدياً لجهود الدولة الرامية إلى توطيد الأمن.

١٩ - وقد أدت الهجمات التي يتعرض لها القادة المجتمعيون وقادة المجتمع المدني وأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية وأسرهم إلى ازدياد الشواغل المتعلقة بأمنهم أثناء مرحلة إعادة الإدماج، كما أبرزت في الوقت نفسه أهمية توفير ضمانات أمنية ووضع تدابير لمنع هذا العنف. وفي هذا الصدد، يتسم العمل الذي تقوم به اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، بقيادة رئيس كولومبيا خوان مانويل سانتوس كالديرون، بأهميته المتزايدة بالنسبة لتوطيد السلام.

٢٠ - وفي ٢٢ أيار/مايو، استعرضت اللجنة التشريعات اللازمة لتعزيز آليات الأمن امتثالاً لأحكام اتفاق السلام، وقررت أن من الممكن تنفيذ بعض الأحكام بموجب مراسيم. وجرى تفعيل ذلك القرار بإصدار سلسلةٍ من المراسيم الرئاسية في الفترة السابقة مباشرةً للاتفاق على خريطة طريق ٢٩ أيار/مايو، وقد تناولت المراسيم المذكورة تنفيذ السلام وشملت تدابير تتعلق بالأمن على النحو المبين في الفقرة ٥ أعلاه.

صندوق السلام في كولومبيا

٢١ - في ٢٧ نيسان/أبريل، أعلن الرئيس إنشاء صندوق السلام في كولومبيا، وهو صندوق يراد به تنسيق التمويل بما يتيح التصدي لأولويات مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وقد أشارت الحكومة إلى أن الصندوق سترصد له مخصصاتٌ أولية قدرها ٧٥٠ بليون بيسو كولومبي (نحو ٢٤٧ مليون دولار). ومن المتوقع أن يتم من خلال هذا الصندوق تجميع التمويل الوارد من الميزانية الوطنية، وحصيلة العائدات، والمنح الخاصة، والمساهمات الواردة من المجتمع الدولي، بما في ذلك الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين الذي جمع حتى الآن مبلغ ٥٨ مليون دولار.

التنفيذ التشريعي والمؤسسي لاتفاق السلام

التشريعات الرئيسية المعتمدة في إطار إجراءات ''المسار السريع''

٢٢ - واصل الكونغرس الكولومبي النظر في التشريعات المتصلة بالسلام والموافقة عليها في إطار إجراءات ''المسار السريع'' التي تتيح التعجيل بالحصول على موافقة الكونغرس عليها. وحصلت الحكومة، قرب نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، على تمديد لهذه الإجراءات لمدة ستة أشهر انتهت في ١ حزيران/يونيه. وشملت التشريعات الرئيسية ما يلي:

(أ) قانون بشأن إرساء نظام شامل للحقيقة والعدالة والتعويض وعدم التكرار، ينشئ ولايةً قضائية خاصة من أجل السلام تتناول الجرائم المرتكبة أثناء النزاع المسلح. ومن المقرر أن يوافق الكونغرس على قانون يكفل بدء الولاية القضائية الخاصة في تنفيذ مهامها؛

(ب) قانون بشأن النظام الأساسي لعمل المعارضة، دعا اتفاق السلام إلى اعتماده بعد أن ظل معلقاً منذ اعتماد دستور كولومبيا لعام ١٩٩١. وينص هذا النظام الأساسي على توفير تمويل إضافي للأحزاب والحركات السياسية التي تعلن أنها أحزاب وحركات معارِضة للحكومة؛ وكفالة حق

المعارضة في الرد علناً عن طريق وسائط الإعلام على القرارات العامة الرئيسية التي تتخذها الحكومة؛ والسماح للمعارضة بوضع جدول أعمال المناقشات التشريعية خمس مرات في الفترة التشريعية الواحدة؛

(ج) قانون يوفر ضمانات لتنفيذ اتفاق السلام من خلال مادة انتقالية في الدستور تنص على أن تكون جوانب اتفاق السلام المتعلقة بقواعد القانون الدولي الإنساني أو الحقوق الأساسية معايير إلزاميةً لتفسير القواعد والقوانين المتصلة بتنفيذ اتفاق السلام. وينص هذا التشريع على أن جميع مؤسسات الدولة وسلطاتها ينبغي أن تمتثل بحسن نية للأحكام الواردة في اتفاق السلام.

(د) قانون بشأن إعادة الإدماج السياسي لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية، يبين طرائق تحويل القوات المذكورة إلى حزب سياسي أو حركة سياسية، بما في ذلك طرائق تمويلها. وينص القانون على أن يكون للحزب السياسي أو الحركة السياسية التي تنشؤها القوات المسلحة الثورية الكولومبية ما لا يقل عن خمسة مقاعد في مجلسي الشيوخ والنواب طوال الفترتين الانتخابيتين المقبلتين (٢٠١٨-٢٠٢٢ و ٢٠٢٢-٢٠٢٦).

مراسيم رئاسية هامة تتعلق بتنفيذ السلام

٢٣ - استخدم الرئيس سلطاته الاستثنائية، بموجب إجراءات المسار السريع، لإصدار مراسيم تتعلق بتنفيذ السلام. وفي سياق خريطة الطريق المتفق عليها في ٢٩ أيار/مايو، أصدر الرئيس ٢٢ مرسوماً تتعلق بمسائل منها التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المتضررة من النزاع، وإعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية اجتماعياً واقتصادياً، وإعادة إدماج الأطفال الذين كانوا يقاتلون في صفوف هذه القوات، وإنشاء وحدةٍ خاصة للتحقيقات في مكتب المدعي العام، وإرساء نظام الأمن لمن يمارسون العمل السياسي، ووضع برنامج وطني لإبدال المحاصيل.

٢٤ - وكان الرئيس قد أصدر في السابق عدداً من المراسيم المتعلقة بالسلام، بما فيها مراسيم أنشأت لجنةَ اختيار القضاة وغيرهم من مسؤولي النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويض وعدم التكرار؛ ولجنة الحقيقة والتعايش وعدم التكرار؛ ووحدة البحث عن الأشخاص الذين اعتبروا في عداد المفقودين في سياق النزاع المسلح وبسببه. ولجنةُ اختيار القضاة وغيرهم من مسؤولي النظام الشامل بصدد النظر في ترشيحات الأعضاء الذين سيكونون من مسؤولي عنصر العدالة المتوخى في اتفاق السلام. وقد أكدت تعيين نيستور راؤول كورِّيَه أميناً تنفيذياً للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. كذلك أصدر الرئيس مرسوماً بشأن آليةٍ قضائية خاصة لأفراد القوات المسلحة الوطنية، ومرسوماً آخر لتيسير تنفيذ أحكام العفو عن أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية.

مراجعة المحكمة الدستورية للتشريعات

٢٥ - تخضع التشريعات المعتمدة بموجب إجراءات ”المسار السريع“ لمراجعة المحكمة الدستورية التي قضت بعدم دستورية ثلاثة مراسيم رئاسية متصلة بالسلام لأسباب فنية. ففي ١٧ أيار/مايو، أبطلت المحكمة مرسوماً ينص على توسيع الوحدة الوطنية للحماية بحيث تضمَ نحو ٢٠٠ ١ من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية على نحو ما يتوخاه اتفاق السلام، لأسباب تتعلق بميزانية الوحدة يُتوقع تصحيحها في غضون فترة قصيرة. وقد دفعت المحكمة بأن ميزانية الوحدة كان من المتعين توسيعها قبل إصدار المرسوم. والأهم من ذلك أن المحكمة أصدرت في اليوم نفسه قراراً يبطل جوانب من إجراءات ”المسار السريع“ التي تتيح التعجيل بموافقة الكونغرس على تشريعات متصلة بالسلام. فأصبح بالإمكان

تناول كل سطر من سطور هذه التشريعات بالمناقشة بعد أن كان النقاش يتناول مجملها فقط، وفُتح الباب لاقتراح إدخال التعديلات بعد أن كان مقصوراً على التعديلات التي توافق عليها الحكومة مسبقاً عقب تأكدها من اتساق تلك التعديلات مع اتفاق السلام.

٢٦ - وقد أثار هذا القراران قلقاً بالغاً في صفوف القوات المسلحة الثورية الكولومبية ومؤيدي عملية السلام، فيما يتعلق بدور المحكمة الدستورية في تنفيذ السلام وبالضمانات القانونية التي ينص عليها اتفاق السلام. وفي محاولة للتخفيف من هذا القلق، تعهدت الأحزاب السياسية المؤيِّدة لعملية السلام على الملأ بأن تصوّت لصالح التشريعات المتصلة بالسلام. ويتبين من معدل موافقة الكونغرس على التشريعات في سياق لجان السلام بعد صدور حكم المحكمة مباشرةً أن الكونغرس لا يزال قادراً على التعجيل بالموافقة.

٢٧ - وأعلنت المحكمة في منتصف شهر أيار/مايو أنها ستعكف على مراجعة قانون العفو بالاقتران مع مراجعتها لقانون أوسع نطاقاً هو النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويض وعدم التكرار. وستكون عمليتا المراجعة الدستورية المذكورتان محط الأنظار لما لهما من أثر محتمل على عملية السلام.

المفاوضات مع جماعات مسلحة أخرى

٢٨ - بدأت الجولة الأولى من المحادثات مع جيش التحرير الوطني في ٧ شباط/فبراير واختُتمت في ٦ نيسان/أبريل في كيتو. وفي ضوء استمرار المواجهات العسكرية وفي محاولةٍ لوقف تصاعد العنف، أعلنت الحكومة وجيش التحرير الوطني عن بدء مشروع تجريبي إنساني لإزالة الألغام، وعن انتوائهما التوصل إلى اتفاقات تمتثل لقواعد القانون الدولي الإنساني. وعُقد، وبتنظيم من حكومة كولومبيا، اجتماعٌ بين القيادة المركزية لجيش التحرير الوطني وأمانة القوات المسلحة الثورية الكولومبية استضافته هافانا في شهر أيار/مايو. وفي بيان مشترك صدر في ١١ أيار/مايو، أكدت كلتا الجماعتين هدفهما المشترك المتمثل في التوصل إلى السلام، وإن سلكتا في ذلك مسارات مختلفة ولكنها تكميلية. وقد أُطلقت جولةٌ ثانية من المحادثات في ١٦ أيار/مايو وتركزت على وقف تصاعد العنف وحماية السكان المدنيين وتشجيع مشاركة المجتمع المدني في محادثات السلام.

ثالثا - مهام البعثة

٢٩ - تتولى البعثة مهام تنسيق أعمال الآلية الثلاثية للرصد والتحقق المسؤولةِ عن الإشراف على تنفيذ بروتوكول وقف إطلاق النار الذي اتفق عليه الطرفان في اتفاق السلام. وقد تم نشر الآلية في مقرها المحلي نشراً يكاد أن يكون كاملا، مما أتاح لها أن تزيد بقدر كبير من أنشطة الرصد التي تقوم بها ومن تفاعلها مع المجتمعات المحلية وممثلي المجتمع المدني. ورغم تأخر الترتيبات اللوجستية وفوات بعض المهل الزمنية المحددة في الجدول الزمني الذي أرساه اتفاق السلام، أثبتت الآلية فعاليتها في الحفاظ على روابط الثقة وفي التصدي للحوادث المتصلة باتفاق وقف إطلاق النار والأعمال العدائية وبروتوكولاته. وفي تسجيل الآلية منذ بداية عملياتها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ تسعة انتهاكات خطيرة فقط لا غير لوقف إطلاق النار إشارةٌ على التزام الطرفين باحترام التزاماتهما.

ألف – الأنشطة المتصلة بوقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية وتنسيق آلية الرصد والتحقق

٣٠ – ركزت البعثة، بوصفها منسق آلية الرصد والتحقق، على ما يترتب عليها من مسؤوليات الرصد في المناطق والنقاط والمناطق الأمنية المحيطة التي تنتشر فيها القوات المسلحة. وطلب الطرفان أن تقوم آلية الرصد والتحقق بتقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بإنشاء معسكرات القوات المسلحة الثورية الكولومبية والدعم اللوجستي وتوفير الرعاية الصحية. وقدمت الآلية الدعم أيضاً لبدء أنشطة إعادة الإدماج التي تقودها الكيانات الخاصة والعامة في المناطق والنقاط. وشملت هذه الأنشطة التدريبات التي أجرتها دائرة التدريب الوطنية، وإصدار وثائق الهوية من السجل الوطني، وعمليات التعداد التي أجرتها الجامعة الوطنية، والأنشطة التي اضطلعت بها الجامعات والمنظمات غير الحكومية، وغير ذلك. ونسقت الآلية مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر نقل الأطفال من معسكرات القوات المسلحة الثورية الكولومبية إلى مراكز إعادة الدمج. وتقود هذه العمليات اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمستشار الرئاسي المعني بحقوق الإنسان. وأخيرا، اضطلعت الآلية بأنشطة اتصال مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والسلطات المحلية والإقليمية واستضافت زيارات من شخصيات دولية بارزة.

التحقق من الحوادث

٣١ – تلقت آلية الرصد والتحقق منذ بدء أنشطتها ٢٨٤ طلباً للتحقيق في حوادث. وكان ٨٣ حادثاً من هذا المجموع، يقع خارج نطاق ولاية الآلية. وشملت الحوادث التي تم التحقق منها ٢١ حادثاً تتعلق بعدم الامتثال لبروتوكولي وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية بسبب خطأ في التفسير أو انعدام التنسيق؛ و ٣٠ انتهاكا طفيفا؛ و ٩ انتهاكات جسيمة (ويعتبر الحادث الذي وقع في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بمثابة انتهاكين) وكانت أغلبية الانتهاكات تتعلق بتحركات أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية وكذلك بتوغل قوات الأمن العام في القطاعات الأمنية للمناطق والنقاط أو بمخالفات تتعلق بالرقابة الأمنية للوصول إلى المناطق والنقاط. وأُبلغ خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن وقوع ثلاثة انتهاكات خطيرة هي: تحليق طائرة هليكوبتر حكومية فوق إحدى المناطق؛ وحالة واحدة تتعلق بمحاولة أحد أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية الاعتداء جنسيا على قُصّر في أحد المعسكرات؛ وقيام مجموعة من أربعة جنود مسلحين يرتدون الملابس المدنية باختراق إحدى المناطق. وجُرح أحد الجنود بنيران حراس معسكر القوات المسلحة الثورية الكولومبية.

حالة تشييد معسكرات القوات المسلحة الثورية الكولومبية في المناطق والنقاط

٣٢ – أعلنت الحكومة في بيان مشترك مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية صدر في ٢٦ آذار/مارس عن التزامها بإكمال الهياكل الأساسية في المناطق والنقاط، بما في ذلك في معسكرات القوات المسلحة الثورية الكولومبية بحلول نهاية نيسان/أبريل. ولكن تشييد الهياكل الأساسية لا يزال يواجه تأخيرات كبيرة. وفي نهاية أيار/مايو، قدّرت آلية الرصد والتحقق أن ٢٠ معسكراً بات شبه كامل من حيث البنية التحتية الأساسية. وأُنجز أكثر من نصف الأعمال اللازمة في أربعة معسكرات، ولكن ثمة أربعة معسكرات أخرى لم يُنجز نصف الأعمال اللازمة فيها (ثمة معسكران في إحدى المناطق). وتعزى التأخيرات إلى مجموعة من العوامل من بينها سوء الأحوال الجوية والتأخيرات في تسديد المدفوعات

للمتعاقدين، وبعض العوائق المرتبطة بالاحتجاجات في محيط المناطق والنقاط، التي حالت دون تسليم مواد البناء.

التحقق من المنشآت التي تأوي السجناء من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية

٣٣ - آلية الرصد والتحقق مسؤولة عن التحقق من مدى ملاءمة المنشآت المقامة في منطقة غواخيرا (مقاطعة ميتا) قبل أن تنقل الحكومة السجناء من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية الذين قضوا أقل من خمس سنوات من مدد الأحكام الصادرة عليهم لارتكابهم جرائم خطيرة، ويخضعون بالتالي لسلطة الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. وأتاح التصديق الأولي الصادر في ٩ آذار/مارس نقل مجموعة أولى من ٢٤ سجيناً في ٢٤ نيسان/أبريل. وأجريت عمليات أخرى لنقل السجناء خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه. وبحلول ١٥ حزيران/يونيه، كان ٢٢٩ سجيناً من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية قد نُقلوا إلى المنطقة.

تقديم الخدمات اللوجستية والطبية

٣٤ - تقوم آلية الرصد والتحقق أسبوعيا برصد أنشطة توفير الإمدادات إلى معسكرات القوات المسلحة الثورية الكولومبية (بما في ذلك الغذاء، والملابس، ولوازم النظافة الصحية، ومعدات الرعاية، ولوازم التنظيف). واستمرت التحسينات التي لوحظت خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، ولا سيما بالنسبة للإمدادات الغذائية. وفي أعقاب البيان المشترك الذي أصدره الطرفان في ٢٦ آذار/مارس، طرأ تحسن ملحوظ في توريد الغذاء من موردين محليين - وهذا طلب متكرر من القوات المسلحة الثورية الكولومبية والمجتمعات التي ترى أن ذلك يعود بالفائدة على الاقتصاد المحلي. ورُغم أن توريد حزم الملابس قد بدأ في أيار/مايو، ظلت هناك مشاكل في الترتيب لاستلام الشحنات في بعض المناطق.

٣٥ - ووقعت مشاكل خطيرة تتعلق بإمدادات المياه في بعض من المقار المحلية التابعة لآلية الرصد والتحقق، وذلك بسبب تلوث المياه بالبكتريا والارتشاح من خزانات التعفين. وطلبت البعثة إلى المعهد الوطني لشؤون الصحة في كولومبيا أن يجري تحليلاً لمياه الشرب في تلك المواقع، وطلبت إلى وكالة فوندو باث (الوكالة الحكومية المسؤولة عن العقود المحلية) الإسراع بمعالجة المشكلة. وقد اتُّخذت إجراءات تصحيحية فورية من خلال توزيع المياه المعبأة، ومن المتوقع أن تكون حلول هيكلية قد نُفذت بحلول نهاية شهر حزيران/يونيه.

٣٦ - وظهرت في بعض المناطق حالات إصابات بالملاريا وحمى الضنك في صفوف أفراد القوات المسلحة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية، ولا سيما في فيدري، فيخيا ديل فويرتي (مقاطعة أنتيوكيا)، وإلغايو، تييرا ألتا (مقاطعة كوردوبا). وقُدّمت طلبات لتوريد الأدوية.

٣٧ - وفي نيسان/أبريل، أرسلت الحكومة أفرقة طبية وسيارات إسعاف إلى المناطق والنقاط؛ وهي تقدم الخدمات إلى المجتمعات المحلية أيضاً. وأدى ذلك إلى تحسن كبير في الظروف المعيشية. وبحلول ٢٦ أيار/مايو، أوفد أطباء وممرضون إلى جميع المناطق والنقاط، لضمان وجود موظفين طبيين في جميع المواقع. ونُشرت سيارات إسعاف في ٢٥ منطقة ونقطة، باستثناء فيدري، فيخيا ديل فويرتي (مقاطعة أنتيوكيا)، وإلغايو، تييرا ألتا (مقاطعة كوردوبا)، لأن الوصول إليهما يقتضي توفير وسائل النقل النهري التي قُدّم طلب للحصول عليها ولكنها لم تُسلّم بسبب مشاكل تعاقدية. ودعت آلية الرصد

والتحقق السلطات إلى التعجيل بسحب مذكرات التوقيف الصادرة بشأن أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية الذين يحتاجون إلى مغادرة المناطق والنقاط لتلقي الرعاية الطبية.

٣٨ - وواصلت آلية الرصد والتحقق، من خلال البيانات العامة التي تصدرها بانتظام، إعلام الجمهور بالتقدم المحرز بشأن اللوجستيات والرعاية الطبية التي تقدمها الحكومة، فضلا عن التحقق من الحوادث.

المصاعب الأمنية

٣٩ - ظل عمل آلية الرصد والتحقق يتأثر سلباً بالشواغل الأمنية على الصعيد المحلي. ففي بعض الأحيان، اقتضت الضرورة تعليق العمليات في مناطق مثل كانيو إنديو، تيبو (مقاطعة نورتي دي سانتاندير) بسبب أعمال جماعات مسلحة مثل جيش التحرير الشعبي وجيش التحرير الوطني. وتأثر السياق الأمني كذلك بوجود الجماعات المسلحة المنظمة والإجراءات المتخذة ضدها من قبل قوات الأمن العام. وعُلّقت العمليات لفترات متقطعة في لافارياتي، توماكو (مقاطعة نارينيو) في أعقاب مظاهرات نظمها مزارعو الكوكا الذين نصبوا حواجز على الطرق. وأدت احتجاجات مماثلة إلى التأثير سلبا على الأنشطة في أماكن أخرى. واكتشفت قوات الأمن العام أجهزة متفجرة بالقرب من عدد من المناطق والنقاط، ودمرتها. وشكلت الجبهات المنشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية، ولا سيما في محافظات كاكيتا وغوافياري وميتا، مصدر قلق إضافياً لعمليات الآلية، بما في ذلك عمليات فريق الأمم المتحدة القطري، ولا سيما في أعقاب احتجاز أحد موظفي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على يد عناصر إحدى الجبهات المنشقة في منطقة غوافياري (انظر الفقرة ٦٨ أدناه). وأُبلغ عن تزايد مطرد في عدد حالات الفرار الفردية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث وصل مجموع عدد الفارين المسجلين لدى البعثة إلى ٢٧٦ شخصاً منذ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، رغم أن هذا العدد يظل متواضعا مقارنة بالحجم الكلي للقوات المسلحة الثورية الكولومبية. وبالإضافة إلى ذلك، طردت القوات المسلحة الثورية الكولومبية ٤٥ عضواً من أعضائها منذ ذلك التاريخ، وانخرط ٤٥ شخصاً في برامج التسريح الفردي التي توفرها الدولة.

الاتصال والتوعية

٤٠ - تواصل تطبيق استراتيجية الاتصال التي وضعتها آلية الرصد والتحقق على الصعد المحلي والإقليمي والوطني، وأتاحت توفير المعلومات عن أنشطة الآلية، ودعم زيارات الجهات الفاعلة الدولية والوطنية والمحلية التي تسعى إلى الحصول على معلومات عن عملية وقف إطلاق النار، والتشجيع على فهم أفضل بشأن عملية السلام بصفة عامة. وتواصلت الآلية بصورة منتظمة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ولا سيما مع السلطات المحلية والمحافظين والزعماء المحليين والأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة المؤسسية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الآلية إلى المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات السياسية والجهات الفاعلة الأخرى معلومات بشأن تنظيم اشتغال المناطق والنقاط. ولا تفرض آلية الرصد والتحقق أي قيود على الوصول إلى المناطق والنقاط التي يمكن للمدنيين العزل أن يزوروها، بشرط أن تجرى الاجتماعات في مواقع الاستقبال وليس داخل معسكرات القوات المسلحة الثورية الكولومبية، وفقا لبروتوكولات اتفاق السلام.

التعاون مع الجماعات النسائية واتباع نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية

٤١ - واصلت البعثة العمل عن كثب مع الجماعات النسائية من أجل تبادل المعلومات بشأن الأبعاد الجنسانية في تنفيذ اتفاق السلام وإشراك هذه الجماعات في هذه العملية. ويسرت تفاعلها مع آلية الرصد والتحقق بوسائل شملت دعوة أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية من الإناث إلى المشاركة في الاجتماعات. وتساعد الجماعات النسائية أيضا البعثة على تحديد حالات العنف الجنساني المحتملة وتطوير آليات للوقاية والحماية.

٤٢ - وقدمت البعثة الدعم إلى آلية الرصد والتحقق لإصدار توجيهات أُعدت في إطار ثلاثي الأطراف بشأن المسائل الجنسانية، وتشدد تلك التوجيهات على دمج ومشاركة النساء في الآلية. وتُحدد تلك التوجيهات أيضاً المهام التي تضطلع بها جهات تنسيق الشؤون الجنسانية على الصُعد الوطني والإقليمي والمحلي، بما يشمل فهم السياق المحلي من منظور جنساني، وتلقي الشكاوى بشأن العنف الجنسي، وتفعيل مسارات الحماية للضحايا، وبناء قدرات الأعضاء في الآلية.

باء - الأنشطة المتعلقة بإلقاء السلاح

تسجيل الأسلحة وجمعها

٤٣ - حدد اتفاق السلام جدولا زمنيا طموحا لوقف إطلاق النار وعملية إلقاء السلاح، ويواجه الطرفان صعوبة في الامتثال له. وأدت التأخيرات اللوجستية وطول المدة التي استغرقها تنفيذ أحكام اتفاق السلام إلى تأجيل بدء الأنشطة الرئيسية المتعلقة بعملية إلقاء السلاح. وقامت البعثة بتحديد وتسجيل ١٣٢ ٧ قطعة سلاح من أسلحة القوات المسلحة الثورية الكولومبية في المناطق والنقاط في الفترة من ١ إلى ٢٥ آذار/مارس وشرعت في جمع الأسلحة من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية العاملين بصفة مراقبين في آلية الرصد والتحقق. وفي الاجتماع الذي عقدته لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه في كارتاخينا يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس، وافقت القوات المسلحة الثورية الكولومبية على تسليم أسلحة أفرادها المشاركين في الأنشطة المتصلة بالسلام، الذين يبلغ عددهم حوالي ١ ٠٠٠ فرد.

٤٤ - وظلت البعثة مستعدة طوال الفترة المشمولة بالتقرير لاستلام أسلحة أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية في المناطق والنقاط، وتخزينها مبدئيا في صناديق معدنية متينة. ومع التقدم المحرز في تشييد معسكرات القوات المسلحة الثورية الكولومبية، نصبت البعثة حاويات بلغ عددها حتى الآن ٤٤ حاوية في ٢٢ منطقة ونقطة. واقتضت أربع مناطق ونقاط بناء مرافق لتخزين الأسلحة نظراً لتعذر نقل الحاويات إلى تلك المواقع.

٤٥ - وعقب الاتفاق الموقع في ٢٩ أيار/مايو بشأن خريطة الطريق، ولا سيما الجدول الزمني المكثف الجديد لتسليم الأسلحة في معسكرات القوات المسلحة الثورية الكولومبية، أجرت البعثة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية والحكومة استعدادات مكثفة لتخزين أسلحة المقاتلين في المعسكرات وأسلحة أفراد الميليشيات على ثلاث مراحل: ٣٠ في المائة في ٧ حزيران/يونيه، و ٣٠ في المائة في ١٤ حزيران/يونيه، والبقية في ٢٠ حزيران/يونيه. واتُفق على أن أفراد الميليشيات سيحضرون إلى المناطق والنقاط لتسجيل أسمائهم والشروع في عملية تسوية أوضاعهم بشكل قانوني. وسيتعين على أفراد الميليشيات الذين يحملون

الأسلحة أن يسلموا أسلحتهم إلى البعثة وتلقي شهادات تؤكد ذلك. وأبلغت القوات المسلحة الثورية الكولومبية البعثة أن أسلحة معظم أفراد الميليشيات موجودة في مخابئ.

٤٦ - وفي ١٦ حزيران/يونيه، أكدت البعثة أنها قامت بتخزين ما نسبته ٦٠ في المائة من أسلحة أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية في حاويات الأمم المتحدة. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، أُعلن أن المرحلة النهائية التي سيجري فيها تسليم الشريحة الأخيرة من الأسلحة قد بدأت في المناطق والنقاط. وتقرر الاحتفال بإتمام هذه العملية التاريخية في مناسبة تُعقد في ٢٧ حزيران/يونيه.

التصديق على إلقاء السلاح

٤٧ - بناء على طلب الطرفين، تقدم البعثة شهادات لكل من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية الذين سلموا أسلحتهم من أجل تيسير تسوية أوضاعهم بصورة قانونية، وذلك استنادا إلى قوائم بأسماء أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية يقدمها مكتب المفوض السامي للسلام. وحتى نهاية أيار/مايو، كان المكتب قد زوّد البعثة بقائمة تضم أسماء ٩٩٠ ٦ فرداً من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية الموجودين في المناطق والنقاط، وأعضاء الأمانة العامة للقوات المسلحة الثورية الكولومبية، وكذلك أسماء المشاركين في آلية الرصد والتحقق على الصعيدين الإقليمي والوطني. وبالإضافة إلى ذلك، زوّد مكتب المفوض السامي للسلام البعثة في ٨ حزيران/يونيه بقائمة تضم أسماء ٨٠٠ ٢ فرد من أفراد الميليشيا.

التخلص من مخابئ الأسلحة

٤٨ - واجهت القوات المسلحة الثورية الكولومبية تأخيرات في الحصول على معلومات بشأن عدد مخابئ الأسلحة وأماكنها. ولم تُبلَّغ القوات المسلحة الثورية الكولومبية إلا في أواخر نيسان/أبريل بالمعلومات التي تفيد بوجود ٩٤٩ مخبأ للأسلحة في جميع أنحاء البلد. ويفرض العدد الكبير لتلك المخابئ ومواقعها النائية تحديا كبيرا، لأن عمليات تفكيك المخابئ معقدة وتتطلب التنسيق الوثيق مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية وقوات الأمن العام التابعة للحكومة.

٤٩ - ووفقا لخريطة طريق ٢٩ أيار/مايو، يتعين على بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا أن تتحقق من قيام القوات المسلحة الثورية الكولومبية بتدمير مخابئ الأسلحة حتى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وتتولى الحكومة هذه المسؤولية بعد التاريخ المذكور بمساعدة من القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وستُبذل الجهود حتى ذلك الحين للتحقق من التخلص من أكبر عدد ممكن من المخابئ. وتخطط البعثة أيضاً لتعطيل الأسلحة ونقلها إلى خارج المناطق والنقاط.

٥٠ - وأجرت البعثة حتى الآن ست عمليات للتحقق من مخابئ الأسلحة والتخلص منها. واستنادا إلى المعلومات التي قدمتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية، وبالتنسيق مع قوات الأمن الحكومية، تخطط البعثة لإجراء ٤٠ عملية إضافية، من بينها ٢٤ عملية ستكون جاهزة لبدء التنفيذ في ١٢ حزيران/يونيه، وهي تنتظر فقط تأكيداً من القوات المسلحة الثورية الكولومبية وتوفير قوات الأمن العام الدعم اللوجستي والأمني لها. ويمكن أن تشمل كل عملية عدة مخابئ.

٥١ - وكفالة الأمن عامل رئيسي في العمليات المتعلقة بالمخابئ، حيث إن البعض منها يقع في مناطق تنشط فيها جماعات مسلحة. ويمكن أن تفرض المسائل اللوجستية والأحوال الجوية تحديات إضافية نظرا لموقع هذه المخابئ النائي ووعورة التضاريس، وكثيرا ما تقتضي الحاجة اللجوء إلى النقل

الجوي. وتقدم إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن الدعم لهذه الأنشطة بإسداء المشورة من خلال تقييمات المخاطر الأمنية لكل منطقة، وكذلك من خلال الحضور الفعلي أثناء العمليات، وضمان الامتثال لجميع التدابير الأمنية الموحدة السارية في الأمم المتحدة.

جيم - الأنشطة المتصلة بمهام الاتصال والتنسيق

٥٢ - واصلت البعثة تعزيز علاقات العمل التي تربطها بالحكومة المحلية، وسلطات الشعوب الأصلية، ومجالس عمل المجتمعات المحلية (*Juntas de Acción Comunal*) ، ومجموعات المجتمع المدني عموما. ووسعت البعثة أيضا نطاق تعاونها مع القطاعات المعارضة لعملية سلام أو المشككة فيه، من خلال كفالة تقديم إحاطات متكررة بشأن أنشطة البعثة وآلية الرصد والتحقق، مع جمع آرائها بشأن الولاية عموماً. وبصفة عامة، ما زالت المجتمعات تعتبر البعثة عامل استقرار، وتؤيد عملية السلام. ومع ذلك، يتزايد الإحباط على الصعيد المحلي مع انعدام الاستثمارات العامة الاقتصادية والاجتماعية. ولا تزال هناك أسئلة بشأن شكل ونطاق الخطط المجتمعية لإعادة دمج المقاتلين السابقين في المجتمعات المحلية.

٥٣ - وعلى الصعيد الوطني، سعت البعثة إلى تعزيز التعاون مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة - تشمل القادة السياسيين والمجتمعيين، وممثلي القطاع الخاص، والبرلمانيين، والمنظمات الدينية، والمجامع الفكرية - بالإضافة إلى عقد اجتماعات منتظمة مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات العرقية والنسائية.

٥٤ - وواصلت البعثة العمل عن كثب مع الجماعات النسائية من أجل تبادل المعلومات بشأن الأبعاد الجنسانية في تنفيذ اتفاق السلام وإشراك الجماعات النسائية في هذه العملية.

٥٥ - وتواصَل التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في كولومبيا، ليس على الصعيد الوطني فحسب، وإنما أيضا على المستويات المحلية من خلال أفرقة التنسيق المحلية. واستفادت البعثة من التحليلات التي قدمتها الوكالات المتخصصة فيما يتعلق ببعض الجوانب المواضيعية الواردة في اتفاق السلام وأنشطة الفريق القطري الأمم المتحدة المتصلة بتحقيق الاستقرار على الصعيد المحلي. وواصل شركاء منظومة الأمم المتحدة دعم البعثة في توفير التدريب المستمر للموظفين.

٥٦ - وكما ذكرتُ في تقريري السابق (S/2017/252)، تعاونت البعثة مع فريق الأمم المتحدة القطري والوكالة الكولومبية لاستصلاح الأراضي في إجراء تقييمات تشاركية على مستوى المجتمعات المحلية للاسترشاد بها في تصميم المشاريع الإنمائية في القطاعات المحيطة بالمناطق والنقاط. وأُعيد النظر في برمجة ما يقرب من ١٣ مليون دولار من البرامج التي تنفذها حالياً منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها، وذلك بغية دعم تدابير الجبر الجماعية لصالح الضحايا، والحماية والوقاية من التجنيد على يد الجماعات المسلحة، وتقديم الدعم للمبادرات الاقتصادية الصغيرة الحجم، وتقديم الدعم إلى النساء المتضررات من العنف الجنساني، بما في ذلك في البلديات التي توجد فيها المناطق والنقاط. وثمة طلبات أخرى لتوفير التمويل تُناقش مع الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق بناء السلام. وهذه التقييمات المذكورة أعلاه جزء من جهود الاستجابة السريعة المبذولة في سياق الخطة الحكومية لتحقيق الاستقرار، التي تشمل استثمارات في مشاريع صغيرة تتعلق بالهياكل الأساسية، وتحسين الطرق، واستبدال المحاصيل. ويُحبّذ الإسراع في تنفيذ المشاريع.

رابعا – تشكيل البعثة وهياكلها

٥٧ – حققت البعثة قدرتها التشغيلية الكاملة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في مقرها الوطني في بوغوتا، وفي المكاتب الإقليمية الثمانية، وفي مكتبٍ دون إقليمي واحدٍ. وظل المكتب الإقليمي في ميديين يعمل في أماكن عمل مؤقتة حتى ٢٨ نيسان/أبريل.

ألف – المراقبون الدوليون

٥٨ – نشرت البعثة، حتى ١٢ حزيران/يونيه، ٤٤٨ مراقبا دوليا من ١٩ بلداً من بينهم ٥٨ امرأة (نسبة ١٣ في المائة)، في إطار القوام الأقصى المأذون به البالغ ٤٥٠ فرداً.

٥٩ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى توسيع المقار المحلية لآلية الرصد والتحقق، على نحو أتاح إحراز تقدم في نشر مراقبي الأمم المتحدة بقوام الموظفين الكامل. وفي ١٧ أيار/مايو، كانت آلية الرصد والتحقق تعمل انطلاقاً من مقار محلية في كل من المناطق والنقاط الـ ٢٦. وبالنسبة للمقار التي يتعين إنشاؤها، أُنشئت آخر ثلاثة مقار محلية في منتصف أيار/مايو في أكوا بونيتا، مونتانيتا (مقاطعة كاكيتا)؛ وكانيو إنديو، تيبو (مقاطعة نورتي دي سانتاندر)؛ وإلغايو، تيرا ألتا (مقاطعة كوردوبا). ولم تنشر الحكومة وعناصر القوات المسلحة الثورية الكولومبية نحو ٣٠ في المائة من أفراد كل منهما، ريثما يكتمل توسيع مقار القدرات المحلية.

باء – التنسيق والدعم الفني

٦٠ – واصلت البعثة إرسال المراقبين التابعين للقسم الفني إلى المواقع المحلية، وقُطع شوط كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير نتيجة للتقدم المحرز في توسيع المقار المحلية ومرافقها. وبات ٨٢ في المائة من موظفي البعثة التابعين للقسم الفني يعملون الآن في المواقع المحددة لهم وكجزء من الأفرقة الثلاثية المحلية. وتتواصل الجهود الرامية إلى نشر ما تبقى من الموظفين الفنيين في الميدان، ويتوقف ذلك على الظروف الأمنية في بعض المواقع والاحتياجات اللوجستية التي لم تُوفَّر بعد. وبذلت البعثة جهودا حثيثة لتوظيف النساء لشغل الوظائف في القسم الفني لإيفادهن إلى المواقع المحلية، وذلك كوسيلة لتعزيز التوازن بين الجنسين في صفوف المراقبين. ومن بين شاغلي الوظائف الفنية الـ ٢٣ على المستوى المحلي ووظائف متطوعي الأمم المتحدة الـ ٤٩، يبلغ عدد النساء ٥٠ امرأة (٦٩ في المائة). وجميع الأفرقة الفنية المحلية الثلاثة قد أُختيرت بعناية للتأكد من أنها تتألف من موظفتين وموظف واحد.

جيم – دعم البعثة

٦١ – في ضوء الدعم الذي كان من المقرر أصلا أن تقدمه حكومة كولومبيا، كان هيكل دعم البعثة يستند إلى مبادئ الأثر الخفيف، والاستعانة بمصادر خارجية، والاستفادة من القدرات الحالية لدى بعثة إقليمية للحصول على الدعم الإداري. وتعمل البعثة على وضع الصيغة النهائية لعدد من طلبات التوريد ومذكرات التفاهم مع حكومة كولومبيا لتفعيل الدعم اللازم للبعثة ولآلية الرصد والتحقق على وجه التحديد، ويشمل ذلك إبرام اتفاق بشأن تقاسم التكاليف على النحو المأذون به في قرار مجلس الأمن ٢٣٠٧ (٢٠١٦).

٦٢ - وعينت البعثة ما مجموعه ١٠٨ موظفين مدنيين دوليين، أو ٩٢ في المائة من ملاك الموظفين المأذون به، و ٦٥ موظفا وطنيا من ملاك الموظفين المأذون به البالغ ١٠٠ موظف، و ٥٣ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة، أي ما يعادل ٨٩ في المائة من القوام المأذون به. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، كانت نسبة النساء تبلغ ٤٨,٢ في المائة من مجموع الموظفين المدنيين في بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا.

٦٣ - وقد وُضعت خطة دعم البعثة لتيسير نشر البعثة وآلية الرصد والتحقق الثلاثية الأطراف والإنفاق عليهما من خلال كفالة توفير الدعم اللوجستي والإداري السلس والمتواصل للمراقبين الدوليين والموظفين في جميع المكاتب الإقليمية الثمانية، والمناطق والنقاط الـ ٢٦. ويشمل الدعم جهود المتابعة لضمان حسن توقيت تنفيذ الترتيبات التعاقدية التي أبرمتها وكالة فوندو باث وتنسيق عمليات النقل للإمداد بالاحتياجات اللوجستية.

٦٤ - تم تزويد المقر في بوغوتا والمكاتب الإقليمية الثمانية، والمناطق والنقاط الـ ٢٦، بالهياكل الأساسية للربط بالإنترنت والاتصالات في غضون شهرين من طلب الحكومة، المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أن تتولى البعثة كامل المسؤولية عن توفير هذه الخدمات إلى جميع مكونات آلية الرصد والتحقق. ووضعت البعثة ترتيبات تعاقدية لتوفير ما يكفي لتلبية الاحتياجات المتعلقة بالاتصال بالإنترنت والهاتف بغية ضمان الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا في المناطق والنقاط، وكذلك توفير المعدات المحمولة للاتصال بالإنترنت والراديو والهاتف، وتقديم الدعم لتشغيل الأجهزة العاملة على النظام العالمي لتحديد المواقع لفائدة الأفرقة المنتشرة لتنفيذ العمليات المرتبطة بمخابئ الأسلحة.

٦٥ - وأبرمت البعثة ترتيباً يتعلق بطلب توريد مع حكومة كولومبيا من أجل توفير الخدمات الطبية على نطاق البعثة لفائدة جميع الموظفين، حسب الاقتضاء، بما في ذلك نشر المرضين وتوفير سيارات الإسعاف والمعدات الطبية والمستحضرات الصيدلانية وتوفير القدرة على الإجلاء الطبي.

٦٦ - ونفذت طائرتا الهليكوبتر اللتان أُرسلتا إلى منطقة البعثة لتقديم الدعم التشغيلي رحلات عادية وخاصة، ورحلات لتوفير الإمدادات اللوجستية، وعمليات نقل ذات صلة بها. وستظل هذه القدرة ضرورية، ولا سيما بالنظر إلى احتياجات البعثة لنقل الأسلحة والذخائر المخزونة من المناطق والنقاط إلى مواقع مركزية، وإيفاد الأفراد إلى المناطق النائية لاستعادة المواد من مخابئ الأسلحة، والعمل بصفة عامة على دعم المهام ذات الأولوية المتصلة بالولاية الثانية.

دال - سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٦٧ - تواصل حكومة كولومبيا، وبخاصة الشرطة الوطنية، توفير الأمن لآلية الرصد والتحقق وللبعثة. وتوفر إدارة شؤون السلامة والأمن القيادة المستمرة والدعم التشغيلي والمشورة بشأن سياسات وإجراءات نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، وذلك بالتعاون والتنسيق عن كثب مع السلطات الكولومبية.

٦٨ - وفي ٣ أيار/مايو، قام أفراد إحدى الجبهات المنشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية باحتجاز موظفٍ تابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات كان يقوم بأنشطة في بلدية ميرافلورس (مقاطعة غوافياري). وعلى الرغم من توافر بوادر أولية أوحت بأن الموظّف المذكور سيتم إطلاق سراحه، لا يزال هذا الأخير قيد الاحتجاز. وقد تم على الفور تشكيل فريق تابع للأمم المتحدة معني بإدارة حوادث أخذ الرهائن يعمل تحت القيادة العامة للموظّف المكلّف بالأمن في كولومبيا. وفي ضوء

الشواغل الأمنية، تم تعليق عمل البعثات غير الأساسية وغير المحروسة في مناطق أنتيوكيا وكاوكا وتشوكو وغوافياري وميتا. وقد أدى هذا الحادث، وهو أول حادث يؤخذ فيه موظفو الأمم المتحدة رهائن في كولومبيا، إلى تبدل بيئة المخاطر بالنسبة لعمليات الأمم المتحدة المزمع تنفيذها في المستقبل القريب.

٦٩ - وتبعاً لتقدير المخاطر الأمنية المعد لفائدة البعثة، تتراوح مستويات المخاطر المتبقية فيما يتصل بمعظم التهديدات المحددة (عمليات الاختطاف، وهجمات المخربين، والنيران المتقاطعة، والمظاهرات العنيفة) بين المنخفض والمرتفع. ومن منظور الإدارة الأمنية، تعد الأنشطة المقررة للبعثة قابلة للتطبيق في حال نُفذت تدابير إدارة المخاطر ذات الصلة تنفيذا كاملا. ولا تزال تهديدات الألغام الأرضية تطرح مخاطر كبيرة في بعض المناطق.

هاء - السلوك والانضباط

٧٠ - استمرت الجهود مبذولةً من أجل ضمان تقيّد موظفي الأمم المتحدة في سلوكهم بقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها وكذلك بالقانون الكولومبي، مع التركيز بالأخص على الوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. فقد أصدرت البعثة توجيها بشأن السلوك والانضباط يحدّد السلوك المتوقع والجوانب الإجرائية والعواقب المترتبة عن سوء السلوك. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت البعثة مبادئ توجيهية تحظر تحديدا أي علاقة غير مهنية لموظفي البعثة مع أعضاء آلية الرصد والتحقق وكذلك مع المجتمعات المحلية، ولا سيما في سياق المقرات المحلية الستة والعشرين الموجودة في المناطق والنقاط. وقدّم فريق السلوك والانضباط تدريبا تمهيديا للموظفين الجدد، وكذلك عروضا منتظمة في المكاتب الإقليمية ومؤتمرات شهرية لرؤساء المكاتب والموظفين المدنيين والمراقبين في بوغوتا. وقام الفريق أيضا، بالتعاون مع مكتب الإعلام التابع للبعثة، بإدراج وصلةٍ على موقع البعثة على الإنترنت توفّر المعلومات عن معايير السلوك في الأمم المتحدة وعن آليات الإبلاغ.

٧١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الإبلاغ لدى البعثة عن اثنين من دعاوى الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويجري حاليا في مقر الأمم المتحدة التحري بشأن هذين الادعاءين والنظر في ضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات بشأنهما.

خامسا - طلب إنشاء بعثة ثانية والتوصيات بهذا الشأن

٧٢ - ينصّ اتفاق السلام على إنشاء بعثة ثانية للأمم المتحدة عند انتهاء ولاية البعثة الحالية، وعلى أن تركّز هذه البعثة الثانية على إعادة إدماج القوات المسلحة الثورية الكولومبية وعلى تنفيذ تدابير الأمن والحماية الشخصية والجماعية. وقد اتّفق الطرفان، في إطار خريطة طريق ٢٩ أيار/مايو، على طلب تقديم موعد مهام التحقّق المتوخاة في الولاية الثانية ليتزامن مع موعد بداية أنشطة إعادة الإدماج في تموز/يوليه ٢٠١٧. وتمشيا مع هذا الاتفاق، بعث رئيس كولومبيا برسالتين متطابقتين وجههما إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، طالباً إنشاء البعثة الثانية قبل ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٧ (انظر S/2017/481، المرفق). وفي ٩ حزيران/يونيه، طلب مني رئيس مجلس الأمن أن أزوّد المجلس بتوصيات أولية عن الكيفية التي يمكن بها تلبية هذا الطلب.

٧٣ - وقد ذكر رئيس كولومبيا في رسالته أنّ البعثة ستقوم، عملا بأحكام المادة ٦-٣-٣ من اتفاق السلام، بالتحقق من إعادة الإدماج السياسي والاجتماعي والاقتصادي لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية؛ ومن تنفيذ تدابير الأمن والحماية الشخصية والجماعية؛ وتنفيذ برامج الأمن والحماية للمجتمعات المحلية والمنظمات الموجودة في المناطق المتضررة من النزاع. وتنص خريطة طريق ٢٩ أيار/مايو على الشروع في الأعمال التحضيرية لعملية إعادة الإدماج في ١ حزيران/يونيه؛ وعلى أن يتم بحلول ١ آب/أغسطس تحويل المناطق والنقاط المحلية إلى مناطق إقليمية للتدريب وإعادة الإدماج. كما تنص أيضا على استمرار بعثة الأمم المتحدة الأولى في العمل إلى حين انتهاء ولايتها في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وتنطوي مهام البعثة، بحسب الآجال المنقحة لخريطة الطريق، على التحقق من وضع الأسلحة الفردية بحلول ٢٠ حزيران/يونيه وعلى العمل إلى غاية ١ أيلول/سبتمبر من أجل التخلّص من مخابئ الأسلحة.

٧٤ - وسيكتسي نجاح تنفيذ مرحلة إعادة الإدماج طابعا حاسما بالنسبة لتوطيد السلام في كولومبيا. ويمكن أن تكون البعثة الثانية عاملا هاما في بناء الثقة في العملية وأن تدعم الطرفين في جهودهما من أجل الوفاء بالتزاماتها المتبادلة. لذلك، أُوصي بأن ينظر مجلس الأمن بعين القبول في الطلب. وحتى تتم الاستجابة لتوقّعات الطرفين، أودّ أن أبلغ المجلس بما يلي بعد مراعاة المسؤوليات المتبقية لإنجاز الولاية الحالية والقدرات المتاحة للبعثة في الميدان:

(أ) إلى حين إنشاء البعثة الثانية بالكامل بعد انتهاء البعثة الحالية في ٢٦ أيلول/سبتمبر، تستطيع البعثة القائمة، إذا أذن لها المجلس، أن تشرع في تنفيذ بعض مهام البعثة الثانية بشكل مؤقت، وذلك من أجل تلبية ما طلبه الطرفان من المضي قدما في تنفيذ مهام التّحقق لتتزامن مع بداية عملية إعادة الإدماج. والبعثة قادرة، ضمن حدود الموارد المتاحة وانطلاقا من مقراتها الإقليمية الثمانية ومن المقرات المحلية الستة والعشرين وإلى حين إجراء تقييم آخر للوقوف على مستلزمات التنفيذ الكامل، على الاضطلاع بهذه المهمة؛

(ب) التّحقّق الأولي من الجوانب المتّصلة بالإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية يمكن أن يقوم به أفراد بعثة الأمم المتحدة الموجودون حاليا على عين المكان الذين يقوم فعلا برصد أنشطة أخرى من غير وقف إطلاق النار وإلقاء الأسلحة، مثل بناء المخيمات وتوفير الدعم اللوجستي والرعاية الصحية إلى القوات المسلّحة الثورية الكولومبية؛

(ج) فيما يتعلق بالضمانات الأمنية لأفراد القوات المسلّحة الثورية الكولومبية عقب إلقاء السلاح، وبشكل أعمّ للمجتمعات المحلية في المناطق الأكثر تضررا من النزاع، يكون النطاق الجغرافي للتّحقّق أوسع من دائرة المناطق والنقاط الحالية التي يتم فيها تجميع أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وسيشمل هذا التحقّق رصد الحالة الأمنية في مناطق النزاع، وتقاسم المعلومات والتوصيات مع الهيئات المختصة. وسيتطلّب التحقّق الأولي في هذه الحالة إعادة ندب بعض موظفي المقار المحلية. وقد قررت البعثة أنها تستطيع، إذا أذن لها المجلس، أن تخصص عدد صغير من موظفي المقار المحلية للتحقق من الضمانات الأمنية في تموز/يوليه. وبعد ١ آب/أغسطس، ستكون البعثة قادرة على تخصيص موارد إضافية للتحقق من الضمانات الأمنية لأنّ تحوّل المناطق والنقاط إلى مناطق إقليمية للتدريب وإعادة الإدماج سوف يحد من حجم مهام التحقق المطلوبة في إطار الولاية الحالية؛

(د) ستتيسّر قدرتنا على تلبية طلب الطرفين إذا أذن المجلس بالشروع فورا في الأعمال التحضيرية للبعثة الثانية، كما فعل في الفقرة ٣ القرار ٢٢٦١ (٢٠١٦) فيما يخص البعثة الحالية. فبموجب هذه السلطة، سأقوم بعملية تخطيط متكاملة للبعثة الثانية وسأقدّم تقريرا إلى المجلس بحلول شهر آب/أغسطس، أستنير فيه بالخبرة العملية على أرض الواقع وأضمنه مقترحات مفصلة بشأن مهام البعثة وحجمها وهيكلها وجوانبها التشغيلية.

سادسا – التوصيات

٧٥ – قطعت عملية السلام في كولومبيا أشواطا هامة إلى الأمام بفضل رغبة الطرفين في تنفيذ اتفاق السلام، والتأييد الذي حظيت به العملية من قبل الكثيرين في المجتمع الكولومبي ممن يساندون هذه الرغبة. فبعد أزيد من خمسة عقود من النضال المسلّح ضد الدولة الكولومبية، ها هي القوات المسلحة الثورية الكولومبية تفي بالتزامها بموجب اتفاق السلام القاضي بإلقاء السلاح. ويعد هذا بمثابة إنجاز تاريخي لا تنقص من شأنه التأخيرات المؤقتة في عملية الانتهاء من عملية إلقاء السلاح. وإنّي أثني على الطرفين لعزمهما الثابت على تنفيذ أحكام اتفاق السلام في مواجهة العقبات التي طرأت خلال الأشهر الماضية، وأنا واثق من أنهما سيُكملان العملية وسيتقيّدان بالتزاماتهما.

٧٦ – وفي الوقت الراهن، من الأهمية بمكان بالنسبة للأطراف أن تواصل العمل معا من أجل الذهاب بهذا الزخم إلى مجالين اثنين من المجالات الرئيسية، هما: استكمال عملية إلقاء السلاح والشروع على أسس متينة في تنفيذ مرحلة إعادة الإدماج. وسيتطلب هذا الأمر تنفيذاً وافياً لخريطة طريق ٢٩ أيار/مايو، التي تتوخى أن تكون عملية إلقاء السلاح مصحوبةً بتوفير السلطات الحكومية للضمانات القانونية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية الضرورية التي ينص عليها اتفاق السلام.

٧٧ – ومع اقتراب مرحلة إلقاء السلاح من نهايتها، تُواجه مرحلةُ إعادة إدماج القوات المسلحة الثورية الكولومبية في المجتمع جملة من الصعوبات الخاصة. فوجود الاقتصاد غير المشروع والمخاطر التي تشكّلها الجماعات غير المشارِكة في عملية السلام والعنف الموجه ضدّ قادة المجتمع المدني وعمليات القتل الأخيرة التي استهدفت أفرادا من القوات المسلحة الثورية وأسرهم، هي أمور تؤكّد جميعها الطابع الحساس للعملية المقبلة. وفي هذا السياق، ظهرت دعوات محمودة تسلّم بضرورة معالجة الشواغل الأمنية التي ظهرت بقوة حتى قبل الانتهاء من عملية إلقاء السلاح. وليس هناك رسالة أكثر تطمينا للمقاتلين السابقين وللمجتمعات المحلية عموما من قيام الحكومة بمجهود فعّال فيما يتعلّق بالتزاماتها الأمنية. أمّا طلب الطرفين إلى الأمم المتحدة بأن تشرع فورا في التحقّق من الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للقوات المسلحة الثورية الكولومبية ومن الضمانات الأمنية لأفراد هذه القوات وللقادة المجتمعيين فهو بمثابة مؤشر على العزم على مواجهة التحديات المقبلة.

٧٨ – وما زلت أشعر بالقلق إزاء مستويات الاستقطاب حول تنفيذ اتفاق السلام، التي من المحتمل أن تزيد في سياق الفترة الانتخابية المقبلة. بيد أنّ إلقاء السلاح يبعث بإشارة واضحة عن نية الطرفين في التقيد بالتزاماتهما التي قطعاها لشعب كولومبيا وللمجتمع الدولي في اتفاق السلام الذي وقعا عليها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. فقد أنقذ الالتزام بوقف إطلاق النار أرواحا كثيرة. وأنا أشاطر غيري الشعور بالأمل في أن تعود عملية السلام، بعد تحقيقها لثمارها الملموسة على أرض الواقع، بالفائدة على

السكان الذين يعربون جميعا عن الرغبة في إحلال السلام. لذلك، فإنّ السلام يستطيع أن يصبح هدفا وطنيا موحدا للصفوف بدلاً من أن يشكّل قضية خلافية.

٧٩ - والفترة القادمة سوف تتطلّب بذل جهود موحّدة من قبل جميع أطياف المجتمع الدولي، بما ذلك الأمم المتحدة، التي دُعيت إلى القيام بدور داعم في التحقّق من تنفيذ اتفاق السلام. أما دور الجهتين الضامنتين، كوبا والنرويج، فمازال يكتسي أهمية في مرافقة لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقّق منه، وكذلك الدور الجديد الذي سيقوم به كل من رئيس أورغواي السابق، خوسيه موخيكا، ورئيس وزراء إسبانيا الأسبق، فيليبي غونزاليس، باعتبارهما ''شخصيتين بارزتين'' ترأسان عنصر التحقق الدولي.

٨٠ - وإنني أثني على الدول الأعضاء وعلى مجلس الأمن، بالخصوص، لما يقدمانه من الدعم الثابت لعملية السلام وللبعثة. وأتوجه بالشكر مرة أخرى إلى البلدان المساهمة بمراقبين على التزامها بدعم البعثة ومرونتها في تلبية احتياجاتها.

٨١ - وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري المتواصل للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا بقيادة ممثلي الخاص، جان أرنو، من أجل تنفيذ الولاية الموكلة إلى المنظمة. فوجودها الميداني قد أسهم بلا شك في نجاح عملية وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية، وكذلك في التّقدم المحرز في عملية إلقاء السلاح. وإني أشيد بالبعثة على مواصلة تعاونها الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري الذي له أدواره الهامة في دعم تنفيذ اتفاق السلام في كولومبيا. وأشكر الطرفين على تعاونهما الحاسم مع البعثة، وعلى الاستمرار في منح ثقتهما للأمم المتحدة، وذلك بعد أن عهدا لمنظمتنا بمسؤوليات جديدة بالغة الأهمية.